موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب الثامن

نظرية السياق القرآني

من السياق اللفظي والتركيبي إلى المقطع والسورة والمقام والتاريخ والتلقي

Ibn ʿAbbās al-ʿĀmilī, PhD

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب نظريةً للسياق القرآني تجعل السياق طبقةً لازمةً في التفسير من غير أن تحوله إلى سلطة مطلقة فوق النص. فالمعنى لا ينشأ من اللفظ المعزول، ولا من الحادثة التاريخية وحدها، بل من تفاعل الصيغة والتركيب والآية والمقطع والسورة وشبكة القرآن ومقام الخطاب والمخاطب والوظيفة. ويقتضي ذلك التمييز بين أنواع السياق، وتحديد قوة كل نوع، وبيان ما يثبت منه وما يبقى فرضيةً تفسيرية.

ينطلق الكتاب من أن السياق ليس شيئاً واحداً؛ فهناك سياق لفظي نحوي، وسياق تركيبي، وسياق الآية، وسياق المقطع، وسياق السورة، وسياق التصريف بين السور، وسياق الموضوع القرآني، وسياق المخاطب، وسياق المقام، وسياق الحدث، وسياق التنزيل، وسياق التلقي. ولا يجوز دمج هذه الطبقات؛ فقد يكون السياق الداخلي محكماً بينما يبقى السياق التاريخي مختلفاً فيه أو غير محفوظ.

تقوم النظرية على أولوية السياق الداخلي الثابت على السياق الخارجي المفترض. فالتركيب والمقطع والسورة نص حاضر يمكن تحليله مباشرةً، أما سبب النزول أو هوية المخاطب أو التاريخ التفصيلي فيحتاج إلى رواية أو قرينة. ومن ثم لا يجوز أن يُنشأ سياق تاريخي تخميني ثم يُجعل حاكماً على لفظ القرآن أو مخصصاً لعمومه من غير بينة.

لا يساوي السياق التقييد دائماً؛ فقد يشرح اللفظ أو يحدد الوظيفة أو يكشف الانتقال أو يمنع قراءةً، وقد يكون مجرد قرينة لا تبلغ مرتبة الحاكمية. ولذلك يميز الكتاب بين السياق الحاكم والسياق المفسر والسياق المقيد والسياق الموازن والسياق المرجح والسياق الاحتمالي، مع وضع شروط لكل مرتبة.

يعيد الكتاب بناء مفهوم سبب النزول داخل نظرية السياق: فالسبب شاهد على مقام من مقامات الخطاب، وليس بالضرورة حداً لمعنى الآية. وقد يكون السبب خاصاً واللفظ عاماً، وقد تكون الرواية تفسيراً للمصداق لا خبراً عن أول نزول، وقد تتعدد الوقائع التي تنطبق عليها الآية. ولذلك يُفصل بين تاريخ النزول وتاريخ التطبيق وتاريخ التلقي.

تُختبر النظرية على آيات يكثر فيها الخلاف بسبب السياق، مثل آيات القتال والولاية والقوامة والطلاق والربا والحكم والطاعة وأهل الكتاب والمنافقين والقصص والآيات الكونية. ويُراد من الاختبار بيان كيف يغير السياق حدود القراءة من غير أن يصبح ذريعةً لتعطيل نص لا يوافق تصور المفسر.

ينتهي الكتاب إلى خوارزمية سياقية تبدأ بتثبيت النص والقراءات، ثم تحليل التركيب والربط والضمائر والالتفات، ثم تحديد المقطع ووحدته، ثم بنية السورة، ثم التصريف بين السور، ثم السياق المقامي والتاريخي بقدر ثبوته، ثم بناء فرضيات القراءة واختبارها على جميع الطبقات. ويكون السياق جزءاً من الميزان لا بديلاً عنه.

تستقر النتيجة على أن السياق القرآني نظام متعدد الطبقات يحفظ لكل آية موضعها ووظيفتها وعلاقاتها، ويمنع اقتطاع النص من بنائه، كما يمنع إخضاع القرآن لسياق تاريخي أو مذهبي أو معاصر لم يثبته النص أو الدليل. وبذلك يصبح السياق أداةً للبيان والقسط لا طريقاً لإخسار دلالة الآية أو طغيان المفسر عليها.

المعادلة السياقية الحاكمة

اللفظ والصيغة ← والتركيب ← والآية ← والمقطع ← والسورة ← والتصريف بين السور ← وشبكة القرآن ← والمخاطب ← والمقام والوظيفة ← والحدث والتاريخ بقدر ثبوته ← والتلقي ← والموازنة بين السياقات ← وصياغة المعنى بدرجته وحدوده.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية السياق القرآني وموضوع النظرية
الباب الثاني	السياق اللفظي والصرفي والنحوي والتركيبي
الباب الثالث	سياق الآية والربط والضمائر والالتفات
الباب الرابع	المقطع القرآني ووحدته الداخلية
الباب الخامس	السياق السُّوري ووحدة السورة
الباب السادس	التصريف بين السور والسياق القرآني الكلي
الباب السابع	سياق المخاطب والمتكلم والمقول له
الباب الثامن	المقام والوظيفة: تعليم وتشريع وحجاج وقصص ووعظ
الباب التاسع	سياق النزول والحدث وأسباب النزول

الرقم	العنوان
الباب العاشر	السياق التاريخي وحدود إعادة بنائه
الباب الحادي عشر	سياق التلقي والمأثور والمدارس التفسيرية
الباب الثاني عشر	السياق والمحكم والمتشابه والتقييد والتخصيص
الباب الثالث عشر	تعارض السياقات وترتيب مراتبها والترجيح
الباب الرابع عشر	السياق والمقاصد والسنن والمآل
الباب الخامس عشر	مغالطات السياق وحدود الاستعمال
الباب السادس عشر	الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية للسياق
الباب السابع عشر	مختبرات السياق في الآيات والقضايا الكبرى
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق الباحث في السياق القرآني

الباب الأول: ماهية السياق القرآني وموضوع النظرية

يفتتح الباب بالسؤال: ما السياق القرآني، وما الفرق بينه وبين مجرد ما يسبق الآية وما يلحقها؟ وتقوم فرضيته على أن السياق منظومة علاقات داخلية وخارجية تحدد وظيفة العنصر وموقعه، ولا تختزل في الجوار النصي.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: ما السياق القرآني، وما الفرق بينه وبين مجرد ما يسبق الآية وما يلحقها؟ وتقوم فرضيته على أن السياق منظومة علاقات داخلية وخارجية تحدد وظيفة العنصر وموقعه، ولا تختزل في الجوار النصي. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم السياق والموضع والوظيفة والقرينة. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين الداخل والخارج وبين الجوار والنظام، وبين السياق والنص وبين القرينة والحكم. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي تعريف طبقي ومراتب قوة. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن السياق ليس مرادفاً للموضع. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الوظيفة والقرينة بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين الداخل والخارج والجوار والنظام في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل آية منفردة داخل مقطع ونقل الآية بين موضعين. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم السياق والموضع، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في السياق أو الموضع، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين الداخل والخارج والجوار والنظام لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو قواعد استعمال ومصفوفة تحقق. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على آية منفردة داخل مقطع ونقل الآية بين موضعين وسياق قصة وسياق حكم. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج تعريف طبقي أو مراتب قوة مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو عبادة السياق. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو توسيع المفهوم حتى يفقد حدوده؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما إهمال النص فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ اختلاق سياق من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: السياق منظومة علاقات داخلية وخارجية تحدد وظيفة العنصر وموقعه، ولا تختزل في الجوار النصي. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم السياق والموضع والوظيفة والقرينة وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين الداخل والخارج والجوار والنظام. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل تعريف طبقي وقواعد استعمال مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع السياق؟	تعريف طبقي
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين الداخل والخارج والجوار والنظام؟	مراتب قوة
الخطر	كيف يُمنع عبادة السياق؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف آية منفردة داخل مقطع؟	قواعد استعمال
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	مصفوفة تحقق

الباب الثاني: السياق اللفظي والصرفي والنحوي والتركيبي

يفتتح الباب بالسؤال: كيف يسهم الصرف والنحو والتركيب في بناء السياق قبل الانتقال إلى التاريخ أو المذهب؟ وتقوم فرضيته على أن السياق اللفظي والتركيبي هو أول طبقات السياق لأنه مستفاد من النص نفسه ويحدد إمكانات القراءة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف يسهم الصرف والنحو والتركيب في بناء السياق قبل الانتقال إلى التاريخ أو المذهب؟ وتقوم فرضيته على أن السياق اللفظي والتركيبي هو أول طبقات السياق لأنه مستفاد من النص نفسه ويحدد إمكانات القراءة. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم الصيغة والإعراب والربط والضمير. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين الصرف والمعجم وبين الإعراب والتفسير، وبين الجملة والمقطع وبين الضمير والمرجع. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي تحليل تركيبي وتحديد المرجع. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن الصيغة ليس مرادفاً للإعراب. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الربط والضمير بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين الصرف والمعجم والإعراب والتفسير في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل واو العطف والشرط والجزاء. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم الصيغة والإعراب، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في الصيغة أو الإعراب، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين الصرف والمعجم والإعراب والتفسير لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو حصر الاحتمالات ودرجة دلالية. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على واو العطف والشرط والجزاء ومرجع الضمير والاستثناء. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج تحليل تركيبي أو تحديد المرجع مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تجاهل الصيغة. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو تعدد الإعراب غير المنضبط؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما مرجع ضمير متوهم فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ حذف القرائن من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: السياق اللفظي والتركيبي هو أول طبقات السياق لأنه مستفاد من النص نفسه ويحدد إمكانات القراءة. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم الصيغة والإعراب والربط والضمير وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين الصرف والمعجم والإعراب والتفسير. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل تحليل تركيبي وحصر الاحتمالات مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع الصيغة؟	تحليل تركيبي
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين الصرف والمعجم والإعراب والتفسير؟	تحديد المرجع
الخطر	كيف يُمنع تجاهل الصيغة؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف واو العطف؟	حصر الاحتمالات
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	درجة دلالية

الباب الثالث: سياق الآية والربط والضمائر والالتفات

يفتتح الباب بالسؤال: كيف تحدد الآية سياقها الداخلي عبر الربط والإحالة والالتفات وتوزيع الجمل؟ وتقوم فرضيته على أن الآية وحدة بيانية ذات روابط داخلية، وقد تتضمن انتقالاً أو مقابلة أو قيداً لا يظهر عند تفكيكها إلى كلمات.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف تحدد الآية سياقها الداخلي عبر الربط والإحالة والالتفات وتوزيع الجمل؟ وتقوم فرضيته على أن الآية وحدة بيانية ذات روابط داخلية، وقد تتضمن انتقالاً أو مقابلة أو قيداً لا يظهر عند تفكيكها إلى كلمات. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم الآية والربط والإحالة والالتفات. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة، إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين الجملة والآية وبين الربط والتجاور، وبين الضمير والاسم وبين الالتفات والانقطاع. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي خريطة داخلية ومرجع إحالي. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن الآية ليس مرادفاً للربط. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الإحالة والالتفات بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين الجملة والآية والربط والتجاور في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل آية الدين وآيات الطلاق. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم الآية والربط، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في الآية أو الربط، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين الجملة والآية والربط والتجاور لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو وظيفة الالتفات وحد المعنى. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على آية الدين وآيات الطلاق وآيات النفاق وآيات المواريث. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج خريطة داخلية أو مرجع إحالي مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تفكيك الآية. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو إلغاء الربط؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما حمل الضمير على الأبعد فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ تسوية الجمل من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: الآية وحدة بيانية ذات روابط داخلية، وقد تتضمن انتقالاً أو مقابلةً أو قيداً لا يظهر عند تفكيكها إلى كلمات. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم الآية والربط والإحالة والالتفات وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين الجملة والآية والربط والتجاور. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل خريطة داخلية ووظيفة الالتفات مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع الآية؟	خريطة داخلية
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين الجملة والآية والربط والتجاور؟	مرجع إحالي
الخطر	كيف يُمنع تفكيك الآية؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف آية الدين؟	وظيفة الالتفات
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	حد المعنى

الباب الرابع: المقطع القرآني ووحدته الداخلية

يفتتح الباب بالسؤال: ما المقطع القرآني وكيف يثبت، وما أثره في تفسير الآية؟ وتقوم فرضيته على أن المقطع وحدة دلالية فوق الآية وتحت السورة تثبت باستمرار الموضوع أو المقام أو البنية والحجاج مع علامات انتقال قابلة للتعليل.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: ما المقطع القرآني وكيف يثبت، وما أثره في تفسير الآية؟ وتقوم فرضيته على أن المقطع وحدة دلالية فوق الآية وتحت السورة تثبت باستمرار الموضوع أو المقام أو البنية والحجاج مع علامات انتقال قابلة للتعليل. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المقطع والانتقال والوحدة والحد. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين المقطع والموضوع وبين الانتقال والانقطاع، وبين الوحدة والتكرار وبين الحد والاجتهاد. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي حدود مقطع ووظيفة الآية. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المقطع ليس مرادفاً للانتقال. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الوحدة والحد بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين المقطع والموضوع والانتقال والانقطاع في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل مقطع الرحمن ومقطع البقرة في القبلة. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المقطع والانتقال، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المقطع أو الانتقال، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين المقطع والموضوع والانتقال والانقطاع لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو سياق محلي واختبار بديل. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على مقطع الرحمن ومقطع البقرة في القبلة ومقطع يوسف ومقطع المجادلة. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج حدود مقطع أو وظيفة الآية مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تقسيم اعتباطي. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو جعل كل صفحة مقطعاً؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما تجاهل الانتقال فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ توسيع المقطع من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: المقطع وحدة دلالية فوق الآية وتحت السورة تثبت باستمرار الموضوع أو المقام أو البنية والحجاج مع علامات انتقال قابلة للتعليل. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المقطع والانتقال والوحدة والحد وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين المقطع والموضوع والانتقال والانقطاع. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل حدود مقطع وسياق محلي مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المقطع؟	حدود مقطع
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين المقطع والموضوع والانتقال والانقطاع؟	وظيفة الآية
الخطر	كيف يُمنع تقسيم اعتباطي؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف مقطع الرحمن؟	سياق محلي
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	اختبار بديل

الباب الخامس: السياق السُّوري ووحدة السورة

يفتتح الباب بالسؤال: كيف تكون السورة سياقاً حاكماً من غير افتراض وحدة موضوعية مصطنعة؟ وتقوم فرضيته على أن السورة إطار نصي منزل يجمع مقاطع متعددة في بنية، وتثبت وحدتها من العلاقات الداخلية لا من عنوان موضوعي يفرضه المفسر.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف تكون السورة سياقاً حاكماً من غير افتراض وحدة موضوعية مصطنعة؟ وتقوم فرضيته على أن السورة إطار نصي منزل يجمع مقاطع متعددة في بنية، وتثبت وحدتها من العلاقات الداخلية لا من عنوان موضوعي يفرضه المفسر. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم السورة والوحدة والمطلع والخاتمة. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين السورة والموضوع وبين المحور والعنوان، وبين المطلع والخاتمة وبين الوحدة والتنوع. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي خريطة سورة ومحاور متعددة. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن السورة ليس مرادفاً للوحدة. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر المطلع والخاتمة بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين السورة والموضوع والمحور والعنوان في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل سورة الرحمن وسورة الحجرات. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم السورة والوحدة، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في السورة أو الوحدة، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين السورة والموضوع والمحور والعنوان لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو روابط المقطع وحدود الحاكمية. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على سورة الرحمن وسورة الحجرات وسورة يوسف وسورة العلق. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج خريطة سورة أو محاور متعددة مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو اختراع موضوع واحد. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو إلغاء التنوع؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما قراءة الآية خارج السورة فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ تجاهل ترتيب المقاطع من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: السورة إطار نصي منزل يجمع مقاطع متعددة في بنية، وتثبت وحدتها من العلاقات الداخلية لا من عنوان موضوعي يفرضه المفسر. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم السورة والوحدة والمطلع والخاتمة وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين السورة والموضوع والمحور والعنوان. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل خريطة سورة وروابط المقطع مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع السورة؟	خريطة سورة
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين السورة والموضوع والمحور والعنوان؟	محاور متعددة
الخطر	كيف يُمنع اختراع موضوع واحد؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف سورة الرحمن؟	روابط المقطع
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	حدود الحاكمية

الباب السادس: التصريف بين السور والسياق القرآني الكلي

يفتتح الباب بالسؤال: كيف يعمل تصريف المعنى بين السور في تفسير الموضع من غير إلغاء خصوصيته؟ وتقوم فرضيته على أن التصريف يوزع البيان بين مواضع متعددة، ويجب جمع النظائر مع إبقاء خصوصية السياق السُّوري لكل موضع.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف يعمل تصريف المعنى بين السور في تفسير الموضع من غير إلغاء خصوصيته؟ وتقوم فرضيته على أن التصريف يوزع البيان بين مواضع متعددة، ويجب جمع النظائر مع إبقاء خصوصية السياق السُّوري لكل موضع. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم التصريف والنظير والتوزيع والخصوصية. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين الجمع والإلغاء وبين النظير والمرادف، وبين المشترك والخاص وبين السورة والقرآن. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي شبكة نظائر وفروق موضعية. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن التصريف ليس مرادفاً للنظير. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر التوزيع والخصوصية بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين الجمع والإلغاء والنظير والمرادف في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل قصة موسى وخلق آدم. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم التصريف والنظير، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في التصريف أو النظير، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين الجمع والإلغاء والنظير والمرادف لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو بيان موزع وقراءة كلية. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على قصة موسى وخلق آدم وإبراهيم وأهل الكتاب. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج شبكة نظائر أو فروق موضعية مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو دمج المواضع. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو اختيار موضع أشهر؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما إلغاء خصوصية السورة فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ التفسير الموضوعي الحاصر من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: التصريف يوزع البيان بين مواضع متعددة، ويجب جمع النظائر مع إبقاء خصوصية السياق السُّوري لكل موضع. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم التصريف والنظير والتوزيع والخصوصية وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين الجمع والإلغاء والنظير والمرادف. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل شبكة نظائر وبيان موزع مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع التصريف؟	شبكة نظائر
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين الجمع والإلغاء والنظير والمرادف؟	فروق موضعية
الخطر	كيف يُمنع دمج المواضع؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف قصة موسى؟	بيان موزع
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	قراءة كلية

الباب السابع: سياق المخاطب والمتكلم والمقول له

يفتتح الباب بالسؤال: كيف يحدد المخاطب والمتكلم والمقول له وظيفة الكلام وحدوده؟ وتقوم فرضيته على أن تعيين أطراف الخطاب جزء من السياق، ويحتاج إلى قرائن النص لا إلى افتراضات مدرسية أو تاريخية غير موثقة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف يحدد المخاطب والمتكلم والمقول له وظيفة الكلام وحدوده؟ وتقوم فرضيته على أن تعيين أطراف الخطاب جزء من السياق، ويحتاج إلى قرائن النص لا إلى افتراضات مدرسية أو تاريخية غير موثقة. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المتكلم والمخاطب والغائب والنداء. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين المخاطب والناس وبين الرسول والأمة، وبين الخاص والعام وبين النداء والوصف. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي هوية خطابية وحد التعميم. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المتكلم ليس مرادفاً للمخاطب. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الغائب والنداء بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين المخاطب والناس والرسول والأمة في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل يا أيها النبي ويا أيها الذين آمنوا. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المتكلم والمخاطب، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المتكلم أو المخاطب، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين المخاطب والناس والرسول والأمة لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو وظيفة النداء وانتقال المقام. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على يا أيها النبي ويا أيها الذين آمنوا ويا بني إسرائيل وقل. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج هوية خطابية أو حد التعميم مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تعميم مخاطب خاص. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو حصر خطاب عام؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما خلط المقول بالقول فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ إغفال التحول من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: تعيين أطراف الخطاب جزء من السياق، ويحتاج إلى قرائن النص لا إلى افتراضات مدرسية أو تاريخية غير موثقة. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المتكلم والمخاطب والغائب والنداء وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين المخاطب والناس والرسول والأمة. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل هوية خطابية ووظيفة النداء مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المتكلم؟	هوية خطابية
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين المخاطب والناس والرسول والأمة؟	حد التعميم
الخطر	كيف يُمنع تعميم مخاطب خاص؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف يا أيها النبي؟	وظيفة النداء
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	انتقال المقام

الباب الثامن: المقام والوظيفة: تعليم وتشريع وحجاج وقصص ووعظ

يفتتح الباب بالسؤال: كيف يُعرف مقام الخطاب: أهو تعليم أم تشريع أم حجاج أم قصص أم تدبير أم وعظ؟ وتقوم فرضيته على أن المقام يحدد وظيفة الدلالة، وقد يحمل النص أكثر من وظيفة، لكن لا يجوز تحويل الوصف أو القصص أو الحجاج إلى حكم تشريعي بلا قرائن.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف يُعرف مقام الخطاب: أهو تعليم أم تشريع أم حجاج أم قصص أم تدبير أم وعظ؟ وتقوم فرضيته على أن المقام يحدد وظيفة الدلالة، وقد يحمل النص أكثر من وظيفة، لكن لا يجوز تحويل الوصف أو القصص أو الحجاج إلى حكم تشريعي بلا قرائن. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المقام والوظيفة والتشريع والحجاج. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين الوصف والحكم وبين التعليم والتشريع، وبين القصص والتاريخ وبين الحجاج والعقيدة. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي وظيفة مصنفة ودرجة تشريعية. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المقام ليس مرادفاً لـالوظيفة. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر التشريع والحجاج بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين الوصف والحكم والتعليم والتشريع في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل الأمثال وقصص الأنبياء. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المقام والوظيفة، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المقام أو الوظيفة، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين الوصف والحكم والتعليم والتشريع لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو حد الاستنباط ومقام مفسر. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على الأمثال وقصص الأنبياء وأسئلة المشركين وأحكام الأسرة. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج وظيفة مصنفة أو درجة تشريعية مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تعميم كل أمر. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو تشريع كل وصف؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما تاريخية القصص الكاملة بلا بحث فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ وعظ يتحول إلى عقيدة من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: المقام يحدد وظيفة الدلالة، وقد يحمل النص أكثر من وظيفة، لكن لا يجوز تحويل الوصف أو القصص أو الحجاج إلى حكم تشريعي بلا قرائن. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المقام والوظيفة والتشريع والحجاج وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين الوصف والحكم والتعليم والتشريع. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل وظيفة مصنفة وحد الاستنباط مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المقام؟	وظيفة مصنفة
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين الوصف والحكم والتعليم والتشريع؟	درجة تشريعية
الخطر	كيف يُمنع تعميم كل أمر؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف الأمثال؟	حد الاستنباط
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	مقام مفسر

الباب التاسع: سياق النزول والحدث وأسباب النزول

يفتتح الباب بالسؤال: ما موقع سبب النزول من السياق، وكيف يُفصل بين سبب أول النزول والمصداق والتطبيق؟ وتقوم فرضيته على أن سبب النزول قرينة تاريخية تحتاج إلى ثبوت ودلالة، ولا يحصر عموم النص إلا بقرينة أخرى، ويجب فصله من التطبيق اللاحق والتفسير بالمصداق.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: ما موقع سبب النزول من السياق، وكيف يُفصل بين سبب أول النزول والمصداق والتطبيق؟ وتقوم فرضيته على أن سبب النزول قرينة تاريخية تحتاج إلى ثبوت ودلالة، ولا يحصر عموم النص إلا بقرينة أخرى، ويجب فصله من التطبيق اللاحق والتفسير بالمصداق. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم النزول والسبب والمصداق والتطبيق. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين السبب والعموم وبين النزول والتطبيق، وبين الرواية والتاريخ وبين المصداق والحصر. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي درجة السبب ووظيفته. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن النزول ليس مرادفاً للسبب. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر المصداق والتطبيق بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين السبب والعموم والنزول والتطبيق في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل آية الظهار وآيات الإفك. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم النزول والسبب، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في النزول أو السبب، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين السبب والعموم والنزول والتطبيق لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو حد العموم وتمييز الطبقات. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على آية الظهار وآيات الإفك والقبلة وآية الولاية. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج درجة السبب أو وظيفته مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو سبب غير ثابت. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو تعدد أسباب مصطنع؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما حصر العموم فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ تفسير بالمصداق كأنه سبب من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: سبب النزول قرينة تاريخية تحتاج إلى ثبوت ودلالة، ولا يحصر عموم النص إلا بقرينة أخرى، ويجب فصله من التطبيق اللاحق والتفسير بالمصداق. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم النزول والسبب والمصداق والتطبيق وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين السبب والعموم والنزول والتطبيق. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل درجة السبب وحد العموم مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع النزول؟	درجة السبب
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين السبب والعموم والنزول والتطبيق؟	وظيفته
الخطر	كيف يُمنع سبب غير ثابت؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف آية الظهار؟	حد العموم
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	تمييز الطبقات

الباب العاشر: السياق التاريخي وحدود إعادة بنائه

يفتتح الباب بالسؤال: إلى أي حد يجوز إعادة بناء سياق تاريخي لم يُصرح به النص ولم تثبته رواية؟ وتقوم فرضيته على أن إعادة البناء التاريخي فرضية تفسيرية يجوز استعمالها بقدر القرائن ولا يجوز رفعها إلى مرتبة الحاكم أو تخصيص النص بها بلا بينة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: إلى أي حد يجوز إعادة بناء سياق تاريخي لم يُصرح به النص ولم تثبته رواية؟ وتقوم فرضيته على أن إعادة البناء التاريخي فرضية تفسيرية يجوز استعمالها بقدر القرائن ولا يجوز رفعها إلى مرتبة الحاكم أو تخصيص النص بها بلا بينة. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم التاريخ والفرضية والقرينة والزمن. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين التاريخ والسياق وبين الفرضية والحقيقة، وبين القرينة والدليل وبين المحتمل والحاكم. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي سياق راجح وسياق محتمل. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن التاريخ ليس مرادفاً للفرضية. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر القرينة والزمن بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين التاريخ والسياق والفرضية والحقيقة في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل أعراف العرب والحروب. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم التاريخ والفرضية، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في التاريخ أو الفرضية، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين التاريخ والسياق والفرضية والحقيقة لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو حد الاستعمال وتصريح بالفرضية. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على أعراف العرب والحروب والأسواق والأسرة. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج سياق راجح أو سياق محتمل مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو اختلاق تاريخ. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو إسقاط نموذج حديث؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما القطع بالبيئة فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ تخصيص النص بالمحتمل من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: إعادة البناء التاريخي فرضية تفسيرية يجوز استعمالها بقدر القرائن ولا يجوز رفعها إلى مرتبة الحاكم أو تخصيص النص بها بلا بينة. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم التاريخ والفرضية والقرينة والزمن وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين التاريخ والسياق والفرضية والحقيقة. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل سياق راجح وحد الاستعمال مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع التاريخ؟	سياق راجح
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين التاريخ والسياق والفرضية والحقيقة؟	سياق محتمل
الخطر	كيف يُمنع اختلاق تاريخ؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف أعراف العرب؟	حد الاستعمال
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	تصريح بالفرضية

الباب الحادي عشر: سياق التلقي والمأثور والمدارس التفسيرية

يفتتح الباب بالسؤال: كيف يؤثر تاريخ التلقي والتفسير في فهم السياق من غير أن يصبح الموروث جزءاً من النص؟ وتقوم فرضيته على أن التلقي سياق لتاريخ الفهم والاستعمال، لا سياقاً أصلياً لمراد النص، ويُستفاد منه في كشف الاحتمالات واللغة والعمل لا في صناعة حاكمية لاحقة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف يؤثر تاريخ التلقي والتفسير في فهم السياق من غير أن يصبح الموروث جزءاً من النص؟ وتقوم فرضيته على أن التلقي سياق لتاريخ الفهم والاستعمال، لا سياقاً أصلياً لمراد النص، ويُستفاد منه في كشف الاحتمالات واللغة والعمل لا في صناعة حاكمية لاحقة. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم التلقي والمأثور والمدرسة والعمل. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين النص والتلقي وبين التفسير والموروث، وبين العمل والدلالة وبين الشهرة والصحة. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي تاريخ قراءة وقرينة لغوية. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن التلقي ليس مرادفاً للمأثور. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر المدرسة والعمل بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين النص والتلقي والتفسير والموروث في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل الطبري والرازي. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم التلقي والمأثور، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في التلقي أو المأثور، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين النص والتلقي والتفسير والموروث لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو قرينة عملية وفصل النص عن التلقي. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على الطبري والرازي والطوسي والطباطبائي. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج تاريخ قراءة أو قرينة لغوية مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تقديس السابق. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو إسقاط المتأخر على النص؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما الشهرة الحاكمة فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ مذهب يخلق السياق من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: التلقي سياق لتاريخ الفهم والاستعمال، لا سياقاً أصلياً لمراد النص، ويستفاد منه في كشف الاحتمالات واللغة والعمل لا في صناعة حاكمية لاحقة. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم التلقي والمأثور والمدرسة والعمل وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين النص والتلقي والتفسير والموروث. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل تاريخ قراءة وقرينة عملية مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع التلقي؟	تاريخ قراءة
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين النص والتلقي والتفسير والموروث؟	قرينة لغوية
الخطر	كيف يُمنع تقديس السابق؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف الطبري؟	قرينة عملية
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	فصل النص عن التلقي

الباب الثاني عشر: السياق والمحكم والمتشابه والتقييد والتخصيص

يفتتح الباب بالسؤال: ما علاقة السياق بالمحكم والمتشابه، وهل يملك السياق تقييد أو تخصيص الدلالة؟ وتقوم فرضيته على أن السياق قد يحدد المراد من المتشابه أو يقيد الاحتمال، لكنه لا يخصص محكماً أو يلغي عموماً إلا إذا دل النص أو الدليل على ذلك.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: ما علاقة السياق بالمحكم والمتشابه، وهل يملك السياق تقييد أو تخصيص الدلالة؟ وتقوم فرضيته على أن السياق قد يحدد المراد من المتشابه أو يقيد الاحتمال، لكنه لا يخصص محكماً أو يلغي عموماً إلا إذا دل النص أو الدليل على ذلك. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المحكم والمتشابه والقيد والتخصيص. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين التفسير والتخصيص وبين السياق والمحكم، وبين العموم والسبب وبين الإطلاق والمقام. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي قيد سياقي وترجيح قراءة. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المحكم ليس مرادفاً للمتشابه. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر القيد والتخصيص بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين التفسير والتخصيص والسياق والمحكم في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل القتال وأهل الكتاب. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المحكم والمتشابه، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المحكم أو المتشابه، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين التفسير والتخصيص والسياق والمحكم لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو رد المتشابه وحد التخصيص. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على القتال وأهل الكتاب والمنافقون والطلاق. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج قيد سياقي أو ترجيح قراءة مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تخصيص بلا دليل. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو إلغاء المحكم؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما تقييد كل عام فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ تعميم كل خاص من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: السياق قد يحدد المراد من المتشابه أو يقيد الاحتمال، لكنه لا يخصص محكماً أو يلغي عموماً إلا إذا دل النص أو الدليل على ذلك. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المحكم والمتشابه والقيد والتخصيص وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين التفسير والتخصيص والسياق والمحكم. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل قيد سياقي ورد المتشابه مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المحكم؟	قيد سياقي
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين التفسير والتخصيص والسياق والمحكم؟	ترجيح قراءة
الخطر	كيف يُمنع تخصيص بلا دليل؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف القتال؟	رد المتشابه
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	حد التخصيص

الباب الثالث عشر: تعارض السياقات وترتيب مراتبها والترجيح

يفتتح الباب بالسؤال: ماذا نفعل إذا بدا أن السياق اللفظي والسُّوري والتاريخي يشير كل منها إلى اتجاه مختلف؟ وتقوم فرضيته على أن تُرتب السياقات بحسب ثبوتها وقربها من النص ووظيفتها، ويُقدم السياق الداخلي المحكم على التاريخي المحتمل، مع اختبار فرضيات الجمع والترجيح.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: ماذا نفعل إذا بدا أن السياق اللفظي والسُّوري والتاريخي يشير كل منها إلى اتجاه مختلف؟ وتقوم فرضيته على أن تُرتب السياقات بحسب ثبوتها وقربها من النص ووظيفتها، ويُقدم السياق الداخلي المحكم على التاريخي المحتمل، مع اختبار فرضيات الجمع والترجيح. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم التعارض والرتبة والثبوت والقرب. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين الداخلي والخارجي وبين المحكم والمحتمل، وبين السورة والسبب وبين اللفظ والتاريخ. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي سلم مراتب وترجيح معلل. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن التعارض ليس مرادفاً لـالرتبة. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الثبوت والقرب بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين الداخلي والخارجي والمحكم والمحتمل في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل آيات القتال وآية التطهير. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم التعارض والرتبة، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في التعارض أو الرتبة، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين الداخلي والخارجي والمحكم والمحتمل لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو توقف وفرضية منافسة. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على آيات القتال وآية التطهير وآية الولاية وآيات الإفك. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج سلم مراتب أو ترجيح معلل مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو تقديم التاريخ المتوهم. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو عبادة السورة؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما إهمال الرواية الثابتة فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ توفيق متكلف من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: تُرتب السياقات بحسب ثبوتها وقربها من النص ووظيفتها، ويُقدم السياق الداخلي المحكم على التاريخي المحتمل، مع اختبار فرضيات الجمع والترجيح. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم التعارض والرتبة والثبوت والقرب وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين الداخلي والخارجي والمحكم والمحتمل. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل سلم مراتب وتوقف مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع التعارض؟	سلم مراتب
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين الداخلي والخارجي والمحكم والمحتمل؟	ترجيح معلل
الخطر	كيف يُمنع تقديم التاريخ المتوهم؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف آيات القتال؟	توقف
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	فرضية منافسة

الباب الرابع عشر: السياق والمقاصد والسنن والمآل

يفتتح الباب بالسؤال: كيف يرتبط السياق بالمقاصد والسنن والمآلات، ومن يسبق من؟ وتقوم فرضيته على أن يثبت السياق معنى النص ووظيفته أولاً، ثم تُستخرج المقاصد والسنن وتُختبر المآلات؛ فلا يُعاد تشكيل السياق ليتفق مع مقصد مسبق.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف يرتبط السياق بالمقاصد والسنن والمآلات، ومن يسبق من؟ وتقوم فرضيته على أن يثبت السياق معنى النص ووظيفته أولاً، ثم تُستخرج المقاصد والسنن وتُختبر المآلات؛ فلا يُعاد تشكيل السياق ليتفق مع مقصد مسبق. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المقصد والسنة والمآل والدلالة. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين الدلالة والمقصد وبين السياق والمآل، وبين السنة والحالة وبين القصد والهوى. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي ترتيب منهجي ومقصد مقيد. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المقصد ليس مرادفاً للسنة. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر المآل والدلالة بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين الدلالة والمقصد والسياق والمآل في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل القسط والإصلاح. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المقصد والسنة، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المقصد أو السنة، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين الدلالة والمقصد والسياق والمآل لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو سنة مستقرأة ومآل تطبيقي. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على القسط والإصلاح والابتلاء والعمران. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج ترتيب منهجي أو مقصد مقيد مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو مقصد سابق. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو مآل يلغي النص، إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما سنة من مثال فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ استعمال الواقع كسياق أصلي من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة، إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: يثبت السياق معنى النص ووظيفته أولاً، ثم تُستخرج المقاصد والسنن وتُختبر المآلات؛ فلا يُعاد تشكيل السياق ليتفق مع مقصد مسبق. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المقصد والسنة والمآل والدلالة وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين الدلالة والمقصد والسياق والمآل. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل ترتيب منهجي وسنة مستقرأة مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المقصد؟	ترتيب منهجي
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين الدلالة والمقصد والسياق والمآل؟	مقصد مقيد
الخطر	كيف يُمنع مقصد سابق؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف القسط؟	سنة مستقرأة
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	مآل تطبيقي

الباب الخامس عشر: مغالطات السياق وحدود الاستعمال

يفتتح الباب بالسؤال: ما أهم مغالطات السياق التي يمكن أن تحول أداة البيان إلى أداة لإلغاء النص أو تبرير رأي المفسر؟ وتقوم فرضيته على أن مغالطات السياق تنشأ من التوسع أو الانتقاء أو خلط الطبقات أو اختلاق التاريخ، ويجب كشفها بقواعد واختبارات مضادة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: ما أهم مغالطات السياق التي يمكن أن تحول أداة البيان إلى أداة لإلغاء النص أو تبرير رأي المفسر؟ وتقوم فرضيته على أن مغالطات السياق تنشأ من التوسع أو الانتقاء أو خلط الطبقات أو اختلاق التاريخ، ويجب كشفها بقواعد واختبارات مضادة. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المغالطة والانتقاء والإسقاط والاختلاق. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين السياق والذريعة وبين التاريخ والهوى، وبين المقطع والقص وبين الحاكم والمحتمل. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي قائمة مغالطات واختبار مضاد. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المغالطة ليس مرادفاً للانتقاء. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الإسقاط والاختلاق بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين السياق والذريعة والتاريخ والهوى في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل آيات المرأة والسياسة. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المغالطة والانتقاء، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المغالطة أو الانتقاء، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين السياق والذريعة والتاريخ والهوى لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو شاهد نافي وحدود معلنة. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على آيات المرأة والسياسة والعقوبات والكونيات. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج قائمة مغالطات أو اختبار مضاد مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو السياق يبتلع النص. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو سياق معاصر مفروض؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما حذف آيات مخالفة فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ استعمال سبب ضعيف من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: مغالطات السياق تنشأ من التوسع أو الانتقاء أو خلط الطبقات أو اختلاق التاريخ، ويجب كشفها بقواعد واختبارات مضادة. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المغالطة والانتقاء والإسقاط والاختلاق وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين السياق والذريعة والتاريخ والهوى. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل قائمة مغالطات وشاهد نافي مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المغالطة؟	قائمة مغالطات
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين السياق والذريعة والتاريخ والهوى؟	اختبار مضاد
الخطر	كيف يُمنع السياق يبتلع النص؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف آيات المرأة؟	شاهد نافي
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	حدود معلنة

الباب السادس عشر: الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية للسياق

يفتتح الباب بالسؤال: كيف تُمثل السياقات والقرائن والدرجات حاسوبياً من غير تحويل التفسير إلى قرار آلي؟ وتقوم فرضيته على أن الحوسبة تحفظ الطبقات والروابط والدرجات والاعتراضات، وتقترح علاقات محتملة، لكنها لا تشهد على مراد الله ولا تستقل بالترجيح النهائي.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف تُمثل السياقات والقرائن والدرجات حاسوبياً من غير تحويل التفسير إلى قرار آلي؟ وتقوم فرضيته على أن الحوسبة تحفظ الطبقات والروابط والدرجات والاعتراضات، وتقترح علاقات محتملة، لكنها لا تشهد على مراد الله ولا تستقل بالترجيح النهائي. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المعرف والحقل والدرجة والإصدار. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين البيانات والتفسير وبين الاقتراح والحكم، وبين الشبكة والسياق وبين الدرجة واليقين. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي مصفوفة سياق وسجل قرار. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المعرف ليس مرادفاً للحقل. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الدرجة والإصدار بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين البيانات والتفسير والاقتراح والحكم في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل ضمير محتمل وحد مقطع. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المعرف والحقل، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المعرف أو الحقل، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين البيانات والتفسير والاقتراح والحكم لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو اقتراح مفسر وإصدار. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على ضمير محتمل وحد مقطع وسياق نزول ومقارنة سور. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج مصفوفة سياق أو سجل قرار مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو الصندوق الأسود. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو درجة نهائية مضللة؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما مطابقة آلية فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ إخفاء الاعتراض من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: الحوسبة تحفظ الطبقات والروابط والدرجات والاعتراضات، وتقترح علاقات محتملة، لكنها لا تشهد على مراد الله ولا تستقل بالترجيح النهائي. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المعرف والحقل والدرجة والإصدار وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين البيانات والتفسير والاقتراح والحكم. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل مصفوفة سياق واقتراح مفسر مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المعرف؟	مصفوفة سياق
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين البيانات والتفسير والاقتراح والحكم؟	سجل قرار
الخطر	كيف يُمنع الصندوق الأسود؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف ضمير محتمل؟	اقتراح مفسر
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	إصدار

الباب السابع عشر: مختبرات السياق في الآيات والقضايا الكبرى

يفتتح الباب بالسؤال: كيف تختبر نظرية السياق في قضايا تفسيرية فعلية متنازع فيها؟ وتقوم فرضيته على أن الاختبار الحقيقي يقتضي قضايا يتغير فيها الحكم باختلاف طبقة السياق، مع عرض القراءة المنافسة والقرائن النافية وعدم الاكتفاء بالأمثلة السهلة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: كيف تختبر نظرية السياق في قضايا تفسيرية فعلية متنازع فيها؟ وتقوم فرضيته على أن الاختبار الحقيقي يقتضي قضايا يتغير فيها الحكم باختلاف طبقة السياق، مع عرض القراءة المنافسة والقرائن النافية وعدم الاكتفاء بالأمثلة السهلة. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم المختبر والفرضية والمنافس والنافي. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين النجاح والانتقاء وبين التطبيق والنظرية، وبين المثال والقاعدة وبين الترجيح والتوقف. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي اختبارات ممثلة ونتائج متدرجة. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن المختبر ليس مرادفاً للفرضية. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر المنافس والنافي بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين النجاح والانتقاء والتطبيق والنظرية في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل القوامة والقتال. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم المختبر والفرضية، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في المختبر أو الفرضية، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين النجاح والانتقاء والتطبيق والنظرية لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو حالات حدية وتصحيح النظرية. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على القوامة والقتال والحكم وآيات الطبيعة. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج اختبارات ممثلة أو نتائج متدرجة مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو اختيار أمثلة مؤيدة. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو إخفاء المخالف؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما حكم نهائي سريع فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ تكرار النتيجة من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: الاختبار الحقيقي يقتضي قضايا يتغير فيها الحكم باختلاف طبقة السياق، مع عرض القراءة المنافسة والقرائن النافية وعدم الاكتفاء بالأمثلة السهلة. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم المختبر والفرضية والمنافس والنافي وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين النجاح والانتقاء والتطبيق والنظرية. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل اختبارات ممثلة وحالات حدية مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع المختبر؟	اختبارات ممثلة
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين النجاح والانتقاء والتطبيق والنظرية؟	نتائج متدرجة
الخطر	كيف يُمنع اختيار أمثلة مؤيدة؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف القوامة؟	حالات حدية
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	تصحيح النظرية

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق الباحث في السياق القرآني

يفتتح الباب بالسؤال: ما الصيغة النهائية لنظرية السياق، وما ميثاق الباحث الذي يمنع طغيان السياق أو اقتطاع النص؟ وتقوم فرضيته على أن السياق نظام متعدد الطبقات تحت حاكمية القرآن، ويكون الباحث أميناً حين يصرح بما ثبت وما افترض وما رجحه وما توقف فيه.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل هذا الباب: ما الصيغة النهائية لنظرية السياق، وما ميثاق الباحث الذي يمنع طغيان السياق أو اقتطاع النص؟ وتقوم فرضيته على أن السياق نظام متعدد الطبقات تحت حاكمية القرآن، ويكون الباحث أميناً حين يصرح بما ثبت وما افترض وما رجحه وما توقف فيه. ولا يُقبل هذا الحكم من تعريف نظري مجرد، بل يجب اختباره في نصوص تتعدد فيها الاحتمالات والسياقات، وفي حالات يتعارض فيها الظاهر الأول مع بنية المقطع أو السورة أو القرائن الخارجية.

تتركز المسألة في مفاهيم النظرية والميثاق والأمانة والحد. ولا تُستعمل هذه الألفاظ مترادفة؛ إذ يمثل كل واحد منها طبقةً من طبقات التحليل، وقد يكون أحدها ثابتاً بينما يبقى الآخر محتملاً أو موضع اجتهاد.

يفرض الباب التمييز بين السياق والحاكمية وبين المرونة والسيولة، وبين الاجتهاد والهوى وبين البيان والطغيان. ويمنع هذا التفريق الانتقال من قرينة محلية إلى حكم كلي، أو من معرفة تاريخية محتملة إلى تخصيص دلالة قرآنية محكمة.

يُحدد منذ البداية ما الذي يراد من السياق: هل يفسر معنى لفظ، أم يحدد مرجع ضمير، أم يقيد وظيفة أمر، أم يفسر انتقالاً في السورة، أم يرجح بين أقوال؟ فاختلاف السؤال يغير نوع البيانات المطلوبة ودرجة القوة اللازمة.

تنتهي صياغة السؤال إلى مخرجات عملية هي تعريف جامع وميثاق باحث. وإذا لم يستطع الباحث بيان نوع السياق ودرجة ثبوته وأثره المحدد، فلا يجوز أن يصفه بأنه «السياق» على وجه الإطلاق.

التحرير المفهومي ومراتب السياق

يبدأ التحرير المفهومي من أن النظرية ليس مرادفاً للميثاق. فالسياق قد يكون بنيةً داخلية في النص، وقد يكون علاقةً بين مواضع، وقد يكون مقاماً خطابياً، وقد يكون معلومةً تاريخية خارجية. وتحتاج النظرية إلى أسماء واضحة تمنع خلط هذه الطبقات.

تُرتب عناصر الأمانة والحد بحسب قربها من النص ودرجة ثبوتها. فالمعلومة التي يدل عليها التركيب مباشرةً أقوى من فرضية اجتماعية متأخرة، والرواية الصحيحة الصريحة في سبب النزول أقوى من تخمين مستفاد من صورة عامة للعصر.

يظهر الفرق بين السياق والحاكمية والمرونة والسيولة في أن الأول قد يكون وصفاً ثابتاً بينما يكون الثاني تفسيراً لوظيفته. ولا يجوز أن تنتقل درجة اليقين من الوصف إلى التفسير بلا تعليل.

تُستعمل في المشروع مراتب: سياق حاكم، وسياق مفسر، وسياق مقيد، وسياق مرجح، وسياق موازن، وسياق احتمالي. ولا تُعطى مرتبة الحاكم إلا إذا كان السياق ثابتاً وكان أثره في منع قراءة أو تحديد وظيفة ظاهراً من النص أو من دليل قوي.

يجب أن تظهر الحدود المفهومية في أمثلة مثل تحرير تفسير ومراجعة قول. فكل مثال يكشف أن كلمة «السياق» إذا لم تُفكك إلى نوعها ومرتبتها قد تخفي سلسلةً من الافتراضات غير المصرح بها.

الأصول القرآنية واللسانية

يقوم الأصل القرآني الأول للسياق على أن القرآن كتاب متلو منظم الآيات والسور، وأن الخطاب فيه يحيل بعضه إلى بعض بالضمائر والتصريف والقصص والحجاج. ومن ثم يكون نظم الكلام نفسه مصدراً أولياً للسياق قبل استدعاء الخارج.

وتعضد ذلك آيات التدبر، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، إذ يفترض التدبر ملاحظة الروابط والاتساق والاختلاف، وقوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3)، بما يرد التحليل إلى العربية والتفصيل والنظم.

ويحكم التثبت في السياق الخارجي قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). فسبب النزول والخبر التاريخي ليسا أقل حاجةً إلى التبين من سائر الأخبار، ولا يجوز أن يتحولا إلى حقائق تفسيرية لمجرد اشتهارهما.

ترتبط الأصول اللسانية بمفاهيم النظرية والميثاق، لأن الصيغة والإحالة والربط والترتيب والشرط والاستثناء كلها قرائن داخلية. وتسبق هذه القرائن المعنى المعجمي المجرد إذا دل التركيب على تخصيص أو علاقة لا يكشفها القاموس.

لا تعني أولوية السياق الداخلي الاستغناء عن السنة أو التاريخ أو أسباب النزول؛ بل تعني أن الخارج يدخل بوصفه دليلاً يحتاج إلى توثيق ويعمل مع النص، لا بوصفه سلطةً تعيد صياغة النص بلا قيد.

منهج التحقق والترجيح

تبدأ منهجية التحقق بتثبيت النص والقراءات ذات الأثر، ثم تحليل الصيغة والتركيب والروابط والضمائر، ثم رسم حدود المقطع، ثم بنية السورة، ثم جمع التصريف والنظائر، وبعد ذلك فقط تُدخل المعلومات المقامية والتاريخية التي ثبتت بدرجاتها.

إذا تعددت الاحتمالات في النظرية أو الميثاق، تُبنى فرضيتان على الأقل ويُختبر كل منهما في بقية طبقات السياق. ولا تُختار القراءة لأنها توافق مذهباً أو قيمةً معاصرة، بل لأنها تفسر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلف وتحفظ المحكمات.

في التعارض بين السياق والحاكمية والمرونة والسيولة لا يُفترض أن أحدهما يبطل الآخر مباشرةً؛ فقد يكون الاختلاف ناشئاً من تعدد الوظيفة أو المستوى. ويُقدم الثابت الأقرب إلى النص على المحتمل البعيد، مع فتح باب التوقف إذا بقي التعارض جوهرياً.

يُسجل لكل سياق مصدره ونوعه ودرجة الثقة وأثره: هل يمنع قراءة؟ هل يرجحها؟ هل يحدد المخاطب؟ هل يقيد التطبيق؟ هذا التسجيل يمنع عبارة «السياق يقتضي» من أن تصبح حكماً بلا بينة.

المخرج التشغيلي هو خوارزمية نهائية وبرنامج مراجعة. وتُكتب النتيجة بصيغة متعددة الدرجات، بحيث يمكن قبول السياق الداخلي مع التوقف في إعادة البناء التاريخي، أو قبول سبب نزول مع رفض جعله حاصراً للعموم.

التطبيقات والحالات الحدية

تُختبر النظرية على تحرير تفسير ومراجعة قول ومنصة حاسوبية وتعليم جامعي. ولا تُختار الأمثلة لتأكيد النظرية فقط، بل لأن كل واحد منها يضع نوعاً من السياق تحت ضغط: ضميراً، أو حداً مقطعياً، أو سياقاً تاريخياً، أو وظيفةً تشريعية.

في كل مختبر تُكتب القراءة الأولى كما تبدو من اللفظ، ثم القراءة بعد إدخال المقطع، ثم بعد السورة، ثم بعد التصريف، ثم بعد السبب أو التاريخ إن ثبت. ويُلاحظ ما الذي تغيّر في المعنى وما الذي بقي ثابتاً، حتى لا يُنسب كل التغيير إلى «السياق» مجملاً.

تُختبر حالة حدية يكون فيها سبب النزول مشهوراً لكن السند مختلفاً فيه، وحالة أخرى يكون فيها السياق السُّوري واضحاً لكنه لا يحسم كل تفاصيل الحكم، وحالة ثالثة يتيح فيها اللفظ عموماً لا يمنعه المقام الخاص. بهذه الحالات تظهر حدود النظرية لا نجاحاتها فقط.

يجب أن يُعرض قول تفسيري منافس بأقوى صورة، وأن يُذكر السياق الذي يستند إليه. فإذا كانت القراءة المنافسة تفسر النص بكلفة أقل أو تحفظ قرائن أكثر، وجب خفض درجة القراءة الأولى أو تعديلها.

يكون نجاح المختبر بإنتاج تعريف جامع أو ميثاق باحث مع بيان ما لم يثبت، لا بإجبار جميع الأمثلة على نتيجة واحدة. فالنظرية القوية تسمح أحياناً بالتوقف أو بتعدد قراءات منضبطة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول المخاطر هو عصمة النظرية. وينشأ حين يصبح السياق ذريعةً لتجاوز ظاهر النص من غير قرينة كافية. ويواجه ذلك بطلب بيان الطبقة التي عمل فيها السياق وما الذي منعه تحديداً.

الخطر الثاني هو استعمال السياق للغلبة؛ إذ قد يسقط المفسر تصوراً حديثاً عن المجتمع أو السياسة أو النوع الاجتماعي على زمن القرآن، ثم يفسر الآية من خلال هذا التصور وكأنه تاريخ ثابت. ولا يجوز رفع النموذج التفسيري إلى مقام الواقعة من غير دليل.

أما نسيان النص فيظهر عندما تُحذف آيات أو مقاطع لا تلائم الشبكة المقترحة، بينما ينشأ إغلاق المراجعة من الاعتماد على خبر ضعيف أو فرضية زمنية ثم جعلها مخصصةً أو ناسخةً لمعنى نصي. ويجب أن تكشف المراجعة هذه القفزات صراحةً.

من أخطر صور الانحراف «عبادة السياق» التي تجعل كل لفظ قابلاً لإعادة التفسير حتى يفقد النص قدرته على المقاومة. وفي الطرف المقابل تأتي «قطيعة السياق» التي تتعامل مع الكلمات وكأنها معجم منفصل. ويقف المنهج البياني بين الطرفين بميزان الدليل.

يُضاف إلى ذلك خطر الحوسبة؛ إذ قد تقترح خوارزمية حدود مقطع أو مرجع ضمير أو موضوعاً بناءً على التشابه، لكن الاقتراح لا يصير سياقاً تفسيرياً حتى يراجعه الباحث ويبين قرائنه النصية.

القواعد والمخرجات التشغيلية

تُستخرج من الباب قاعدة أولى: السياق نظام متعدد الطبقات تحت حاكمية القرآن، ويكون الباحث أميناً حين يصرح بما ثبت وما افترض وما رجحه وما توقف فيه. وتعمل هذه القاعدة بشرط تحديد مفاهيم النظرية والميثاق والأمانة والحد وعدم خلطها في لفظ عام.

القاعدة الثانية تفصل بين السياق والحاكمية والمرونة والسيولة. فإذا اتفقا قوي التفسير، وإذا اختلفا وجب تفسير سبب الاختلاف وترتيب الدرجات، ولا يُلغى أحدهما لمجرد تعارض ظاهري.

القاعدة الثالثة تقضي بأن السياق الخارجي لا يخصص أو يقيد أو يؤول النص إلا بقدر ما يثبت من مادته وبقدر ما تسمح به دلالة القرآن نفسه. ويكون الخارج شاهداً مفسراً لا مالكاً لدلالة النص.

القاعدة الرابعة تجعل تعريف جامع وخوارزمية نهائية مخرجين لازمَين: لا يكفي وصف السياق، بل يجب بيان أثره في معنى الآية، وما القراءة التي منعها أو رجحها، وما درجة ذلك الأثر.

ينتهي الباب إلى سجل سياقي قابل للمراجعة، يحفظ نوع السياق ودليله ودرجته والقراءة المنافسة والاعتراضات. وبذلك يصبح السياق أداةً علميةً قابلة للتدقيق لا عبارةً بلاغيةً يستعملها كل مفسر لتثبيت رأيه.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
النوع	ما نوع النظرية؟	تعريف جامع
الثبوت	ما مصدر السياق ودرجته؟	درجة ثقة
العلاقة	ما الفرق بين السياق والحاكمية والمرونة والسيولة؟	ميثاق باحث
الخطر	كيف يُمنع عصمة النظرية؟	حدود وضمانات
التطبيق	ماذا يكشف تحرير تفسير؟	خوارزمية نهائية
المراجعة	ما الفرضية المنافسة؟	برنامج مراجعة

القسم التركيبي الأول: مراتب السياق القرآني

المرتبة	التعريف	القوة الأولية
السياق الصرفي	صيغة الكلمة وما تحمله من بناء وزمن وتعدية ودلالة صرفية.	عالٍ إذا كان الأثر الصرفي محكماً.
السياق النحوي	العلاقات الإعرابية والربط والشرط والاستثناء والبدل والحال.	عالٍ إذا اتضح التركيب.
السياق التركيبي	بنية الجملة وتوزيع القيود والمقابلات والترتيب.	عالٍ لأنه داخل النص.
سياق الآية	العلاقات الداخلية بين جمل الآية وأجزائها.	عالٍ مع بقاء احتمال اتصالها بما قبلها وبعدها.
سياق المقطع	الوحدة المحلية المتجاوزة للآية.	راجح إذا ثبتت حدود المقطع.
السياق السُّوري	موقع المقطع في بنية السورة ومطالعها وخواتيمها ومحاورها.	راجح قوي مع تجنب فرض موضوع واحد.
سياق التصريف	توزع القضية أو القصة أو المفهوم بين السور.	راجح إذا حُفظت خصوصية كل موضع.
السياق القرآني الكلي	المحكمات والنظائر والمقابلات في القرآن كله.	حاكم في الأصول والمعاني الكلية.
سياق المخاطب	هوية المقول له أو طبقته ووظيفته في الخطاب.	بحسب القرائن النصية.
سياق المقام	تعليم وتشريع وحجاج وقضاء وقصص ووعظ وغيرها.	راجح إذا دل الأسلوب والبنية.
سياق النزول	الواقعة أو السبب المتصل بأول نزول النص.	بحسب ثبوت الرواية ودلالتها.
السياق التاريخي	البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية.	مساعد لا حاكم إذا كان مستنتجاً.

المرتبة	التعريف	القوة الأولية
سياق التلقي	كيف فهم النص وعُمل به تاريخياً.	تاريخ للفهم لا جزء من النص.
السياق التطبيقي	الواقعة الجديدة التي يُنزل عليها التفسير أو الحكم.	يأتي بعد التفسير وتحقيق المناط.

السياق الصرفي

صيغة الكلمة وما تحمله من بناء وزمن وتعدية ودلالة صرفية.

القوة الأولية: عالٍ إذا كان الأثر الصرفي محكماً. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياقُ الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

السياق النحوي

العلاقات الإعرابية والربط والشرط والاستثناء والبدل والحال.

القوة الأولية: عالٍ إذا اتضح التركيب. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

السياق التركيبي

بنية الجملة وتوزيع القيود والمقابلات والترتيب.

القوة الأولية: عالٍ لأنه داخل النص. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

سياق الآية

العلاقات الداخلية بين جمل الآية وأجزائها.

القوة الأولية: عالٍ مع بقاء احتمال اتصالها بما قبلها وبعدها. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

سياق المقطع

الوحدة المحلية المتجاوزة للآية.

القوة الأولية: راجح إذا ثبتت حدود المقطع. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

السياق السُّوري

موقع المقطع في بنية السورة ومطالعها وخواتيمها ومحاورها.

القوة الأولية: راجح قوي مع تجنب فرض موضوع واحد. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

سياق التصريف

توزع القضية أو القصة أو المفهوم بين السور.

القوة الأولية: راجح إذا حُفظت خصوصية كل موضع. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

السياق القرآني الكلي

المحكمات والنظائر والمقابلات في القرآن كله.

القوة الأولية: حاكم في الأصول والمعاني الكلية. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

سياق المخاطب

هوية المقول له أو طبقته ووظيفته في الخطاب.

القوة الأولية: بحسب القرائن النصية. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

سياق المقام

تعليم وتشريع وحجاج وقضاء وقصص ووعظ وغيرها.

القوة الأولية: راجح إذا دل الأسلوب والبنية. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

سياق النزول

الواقعة أو السبب المتصل بأول نزول النص.

القوة الأولية: بحسب ثبوت الرواية ودلالتها. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع، فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

السياق التاريخي

البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية.

القوة الأولية: مساعد لا حاكم إذا كان مستنتجاً. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع، فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

سياق التلقي

كيف فهم النص وعُمل به تاريخياً.

القوة الأولية: تاريخ للفهم لا جزء من النص. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع، فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

السياق التطبيقي

الواقعة الجديدة التي يُنزل عليها التفسير أو الحكم.

القوة الأولية: يأتي بعد التفسير وتحقيق المناط. ولا تعني هذه العبارة حكماً ثابتاً في كل موضع؛ فقد يضعف السياق الداخلي بتعدد الإعراب، وقد يقوى السياق التاريخي بخبر صحيح صريح. ولذلك تُحدد القوة في كل حالة بالدليل لا باسم الطبقة فقط.

يُسجل أثر هذا السياق في بطاقة التفسير: هل يحدد معنىً أم يمنع احتمالاً أم يرجح قراءةً أم يفسر وظيفةً أم يقيد تطبيقاً؟ ويُمنع جمع هذه الآثار في حكم واحد غير مفسر.

القسم التركيبي الثاني: الأربعون قاعدة في السياق القرآني

م	القاعدة
1	ابدأ بالسياق الداخلي قبل الخارجي.
2	الصيغة جزء من السياق ولا تُختزل في الجذر.
3	الإعراب احتمال تفسيري إذا تعدد وليس حقيقةً مفروضة.
4	مرجع الضمير يحتاج إلى أقرب قرينة معتبرة لا مجرد القرب اللفظي.
5	الربط بين الجمل جزء من المعنى.
6	الاستثناء والشرط والقيد لا تُفصل عن الحكم.
7	الآية وحدة سياقية لكنها ليست دائماً مستقلةً عن المقطع.
8	حد المقطع اجتهاد يجب تعليله.
9	السورة سياق منزل لا عنوان موضوعي من صنع المفسر.
10	وحدة السورة لا تعني موضوعاً واحداً بسيطاً.
11	التصريف يجمع المواضع ولا يلغي خصوصيتها.
12	المحكمات سياق كلي للمتشابهات.
13	تعيين المخاطب يسبق تعميم الحكم.
14	النداء لا يساوي حصر الخطاب دائماً.
15	المقام يحدد وظيفة النص ولا يغير ألفاظه اعتباطاً.
16	القصص لا يُحوّل إلى تشريع إلا بدليل.

م	القاعدة
17	الحجاج لا يُقرأ كتعريف وجودي دائماً.
18	سبب النزول خبر يحتاج إلى التبين.
19	سبب النزول لا يحصر العموم بذاته.
20	المصداق ليس بالضرورة سبب النزول.
21	التطبيق اللاحق لا يصبح تاريخ أول النزول.
22	التاريخ المعاد بناؤه فرضية لا نص.
23	السياق الاجتماعي لا يخصص القرآن بلا دليل.
24	التلقي تاريخ للفهم لا جزء من الوحي.
25	الشهرة التفسيرية لا تصنع سياقاً.
26	السياق قد يفسر المتشابه ولا يلغي المحكم.
27	السياق قد يرجح ولا يحسم دائماً.
28	قد تتعارض السياقات ويجب ترتيبها.
29	الأقرب إلى النص والأثبت مادةً يقدم مبدئياً.
30	السياق الاحتمالي لا يحكم السياق النصي المحكم.
31	المقصد يأتي بعد ثبوت الدلالة.
32	المآل يحكم التطبيق لا معنى النص ابتداءً.
33	لا تُبن شبكة سياقية بحذف الشواهد النافية.
34	اختبر القراءة في موضع مخالف أو حدي.
35	اعرض فرضية سياقية منافسة.
36	صرح بما هو ملاحظ وما هو مستنتج.

م	القاعدة
37	لا تستخدم «السياق يقتضي» بلا بيان نوع السياق.
38	الحوسبة تقترح سياقاً ولا تشهد على المراد.
39	كل سياق يحمل درجة ثقة وإصداراً.
40	التوقف خير من اختلاق سياق مفقود.

القاعدة 1: ابدأ بالسياق الداخلي قبل الخارجي. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 2: الصيغة جزء من السياق ولا تُختزل في الجذر. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 3: الإعراب احتمال تفسيري إذا تعدد وليس حقيقةً مفروضة. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 4: مرجع الضمير يحتاج إلى أقرب قرينة معتبرة لا مجرد القرب اللفظي. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 5: الربط بين الجمل جزء من المعنى. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 6: الاستثناء والشرط والقيد لا تُفصل عن الحكم. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 7: الآية وحدة سياقية لكنها ليست دائماً مستقلةً عن المقطع. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 8: حد المقطع اجتهاد يجب تعليله. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 9: السورة سياق منزل لا عنوان موضوعي من صنع المفسر. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 10: وحدة السورة لا تعني موضوعاً واحداً بسيطاً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 11: التصريف يجمع المواضع ولا يلغي خصوصيتها. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 12: المحكمات سياق كلي للمتشابهات. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 13: تعيين المخاطب يسبق تعميم الحكم. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 14: النداء لا يساوي حصر الخطاب دائماً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 15: المقام يحدد وظيفة النص ولا يغير ألفاظه اعتباطاً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 16: القصص لا يُحوّل إلى تشريع إلا بدليل. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 17: الحجاج لا يُقرأ كتعريف وجودي دائماً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 18: سبب النزول خبر يحتاج إلى التبين. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 19: سبب النزول لا يحصر العموم بذاته. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 20: المصداق ليس بالضرورة سبب النزول. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 21: التطبيق اللاحق لا يصبح تاريخ أول النزول. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 22: التاريخ المعاد بناؤه فرضية لا نص. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 23: السياق الاجتماعي لا يخصص القرآن بلا دليل. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 24: التلقي تاريخ للفهم لا جزء من الوحي. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 25: الشهرة التفسيرية لا تصنع سياقاً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 26: السياق قد يفسر المتشابه ولا يلغي المحكم. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 27: السياق قد يرجح ولا يحسم دائماً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 28: قد تتعارض السياقات ويجب ترتيبها. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 29: الأقرب إلى النص والأثبت مادةً يقدم مبدئياً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 30: السياق الاحتمالي لا يحكم السياق النصي المحكم. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 31: المقصد يأتي بعد ثبوت الدلالة. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 32: المآل يحكم التطبيق لا معنى النص ابتداءً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 33: لا تُبنى شبكة سياقية بحذف الشواهد النافية. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 34: اختبر القراءة في موضع مخالف أو حدي. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 35: اعرض فرضية سياقية منافسة. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 36: صرح بما هو ملاحظ وما هو مستنتج. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 37: لا تستخدم «السياق يقتضي» بلا بيان نوع السياق. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 38: الحوسبة تقترح سياقاً ولا تشهد على المراد. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 39: كل سياق يحمل درجة ثقة وإصداراً. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القاعدة 40: التوقف خير من اختلاق سياق مفقود. وتُطبق داخل شبكة القواعد كلها؛ فقد تتغير قوة القاعدة باختلاف نوع السياق وثبوته، ولا تُستعمل منفردةً لتثبيت قراءة مذهبية أو معاصرة من غير اختبار بقية الطبقات.

القسم التركيبي الثالث: الأربعون مغالطة في استعمال السياق

م	المغالطة
1	مغالطة الجملة السابقة وحدها بوصفها السياق كله.
2	مغالطة الصفحة أو التقسيم الطباعي بوصفه مقطعاً.
3	مغالطة الجذر بدل السياق التركيبي.

م	المغالطة
4	مغالطة الإعراب الوحيد عند تعدده.
5	مغالطة أقرب اسم بوصفه مرجع الضمير دائماً.
6	مغالطة تجاهل الالتفات والتحول في الخطاب.
7	مغالطة السورة ذات الموضوع الواحد قسراً.
8	مغالطة العنوان الحديث للسورة بوصفه حاكماً.
9	مغالطة دمج جميع مواضع القصة في رواية واحدة.
10	مغالطة إلغاء فروق التصريف.
11	مغالطة سبب النزول المشهور غير المحقق.
12	مغالطة جعل المصداق سبباً.
13	مغالطة حصر العموم بسبب خاص.
14	مغالطة اختراع سياق اجتماعي بلا دليل.
15	مغالطة إسقاط الدولة الحديثة على مجتمع النزول.
16	مغالطة إسقاط مفاهيم النوع الاجتماعي الحديثة كحقائق تاريخية.
17	مغالطة استعمال التاريخ لتجاوز النص.
18	مغالطة استعمال النص لإلغاء التاريخ الثابت.
19	مغالطة تقديس تفسير المتقدم بوصفه سياقاً أصلياً.
20	مغالطة جعل العمل المتأخر مراداً أولياً.
21	مغالطة عبادة السياق السُّوري.
22	مغالطة تجاهل السياق السُّوري باسم التفسير الموضوعي.

م	المغالطة
23	مغالطة جعل المقاصد سياقاً سابقاً.
24	مغالطة جعل المآل معنىً أصلياً.
25	مغالطة السياق الذي يبرر كل قراءة مرغوبة.
26	مغالطة انتقاء الآيات الموافقة للسياق المقترح.
27	مغالطة حذف الآية الاستثنائية.
28	مغالطة جعل الاحتمال التاريخي حاكماً.
29	مغالطة تقديم رواية ضعيفة على نظم القرآن.
30	مغالطة تجاهل الرواية الصحيحة لأنها لا توافق النظرية.
31	مغالطة مساواة السياق بالمخصص الأصولي دائماً.
32	مغالطة مساواة المقام بالتشريع أو عدمه آلياً.
33	مغالطة القراءة السياسية لكل خطاب طاعة.
34	مغالطة القراءة الأسرية لكل خطاب عن الرجال والنساء.
35	مغالطة القراءة العلمية للآية الكونية بلا سياق بياني.
36	مغالطة أن كل تكرار له السياق نفسه.
37	مغالطة أن كل اختلاف سياق ينتج اختلاف حكم.
38	مغالطة الدرجة الرقمية للسياق بوصفها يقيناً.
39	مغالطة الذكاء الاصطناعي الذي يحدد مراد الله من التشابه.
40	مغالطة عصمة نظرية السياق نفسها.

المغالطة 1: مغالطة الجملة السابقة وحدها بوصفها السياق كله. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 2: مغالطة الصفحة أو التقسيم الطباعي بوصفه مقطعاً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 3: مغالطة الجذر بدل السياق التركيبي. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 4: مغالطة الإعراب الوحيد عند تعدده. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 5: مغالطة أقرب اسم بوصفه مرجع الضمير دائماً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 6: مغالطة تجاهل الالتفات والتحول في الخطاب. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 7: مغالطة السورة ذات الموضوع الواحد قسراً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 8: مغالطة العنوان الحديث للسورة بوصفه حاكماً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 9: مغالطة دمج جميع مواضع القصة في رواية واحدة. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 10: مغالطة إلغاء فروق التصريف. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 11: مغالطة سبب النزول المشهور غير المحقق. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 12: مغالطة جعل المصداق سبباً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 13: مغالطة حصر العموم بسبب خاص. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 14: مغالطة اختراع سياق اجتماعي بلا دليل. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 15: مغالطة إسقاط الدولة الحديثة على مجتمع النزول. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 16: مغالطة إسقاط مفاهيم النوع الاجتماعي الحديثة كحقائق تاريخية. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 17: مغالطة استعمال التاريخ لتجاوز النص. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 18: مغالطة استعمال النص لإلغاء التاريخ الثابت. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 19: مغالطة تقديس تفسير المتقدم بوصفه سياقاً أصلياً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 20: مغالطة جعل العمل المتأخر مراداً أولياً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 21: مغالطة عبادة السياق السُّوري. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 22: مغالطة تجاهل السياق السُّوري باسم التفسير الموضوعي. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 23: مغالطة جعل المقاصد سياقاً سابقاً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 24: مغالطة جعل المآل معنىً أصلياً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 25: مغالطة السياق الذي يبرر كل قراءة مرغوبة. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 26: مغالطة انتقاء الآيات الموافقة للسياق المقترح. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 27: مغالطة حذف الآية الاستثنائية. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 28: مغالطة جعل الاحتمال التاريخي حاكماً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 29: مغالطة تقديم رواية ضعيفة على نظم القرآن. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 30: مغالطة تجاهل الرواية الصحيحة لأنها لا توافق النظرية. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 31: مغالطة مساواة السياق بالمخصص الأصولي دائماً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 32: مغالطة مساواة المقام بالتشريع أو عدمه آلياً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 33: مغالطة القراءة السياسية لكل خطاب طاعة. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 34: مغالطة القراءة الأسرية لكل خطاب عن الرجال والنساء. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 35: مغالطة القراءة العلمية للآية الكونية بلا سياق بياني. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 36: مغالطة أن كل تكرار له السياق نفسه. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 37: مغالطة أن كل اختلاف سياق ينتج اختلاف حكم. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 38: مغالطة الدرجة الرقمية للسياق بوصفها يقيناً. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 39: مغالطة الذكاء الاصطناعي الذي يحدد مراد الله من التشابه. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

المغالطة 40: مغالطة عصمة نظرية السياق نفسها. ويُكشف هذا الخطأ بسؤالين: ما الدليل الذي يثبت السياق المقترح؟ وما القراءة التي تصبح ممكنة إذا سقط هذا السياق؟ فإذا تغير الحكم جذرياً مع قرينة ضعيفة وجب خفض درجة النتيجة.

القسم التركيبي الرابع: مختبرات تطبيقية موسعة

﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ (التوبة: 5)

محور المختبر: القتال والعهد. قراءة الآية داخل مقطع البراءة والعهود والاستثناءات ومنع تحويلها إلى أمر مطلق لكل مشرك.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: 256)

محور المختبر: الإيمان والإكراه. فحص اتصال الآية بسياق الهدى والطاغوت وعدم اختزالها في جدل سياسي حديث.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 44)

محور المختبر: الحكم وأهل الكتاب. تمييز سياق التوراة والقضاء من التعميم العقدي والسياسي.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (النساء: 34)

محور المختبر: الأسرة والقوامة. تحليل التركيب والإنفاق وسياق الأسرة وحدود تحويل القوامة إلى سلطة اجتماعية عامة.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ (النساء: 34)

محور المختبر: النشوز والإصلاح. تحليل تسلسل المعالجة وسياق النزاع والأسرة والمقاصد والآيات الموازرة.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ (المائدة: 55)

محور المختبر: الولاية. فحص السياق السُّوري وهوية المخاطبين وروايات المصداق وحدود الحصر.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ (الأحزاب: 33)

محور المختبر: آية التطهير. تحليل سياق بيوت النبي والتحول الضميري والروايات التفسيرية.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: 59)

محور المختبر: الطاعة والنزاع. قراءة الطاعة مع الرد إلى الله والرسول والقسط وعدم اقتطاع صدر الآية.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ (النساء: 43)

محور المختبر: التدرج التشريعي. تمييز السياق التشريعي المرحلي من الحكم النهائي في الخمر.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: 6)

محور المختبر: المفاصلة الدينية. فحص السورة كاملةً بوصفها حجاجاً ورفضاً للمساومة لا قاعدةً وحيدة في العلاقات الدينية.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب: 33)

محور المختبر: نساء النبي. تحديد المخاطب وحد التعميم على جميع النساء.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

محور المختبر: الرق والتاريخ. جمع السياقات التشريعية والتاريخية ومنع بناء معنى من مصطلح منفرد.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: 38)

محور المختبر: العقوبة. ربط الآية بسياق الحدود والعدالة والشروط وعدم جعل السياق بديلاً عن علم الأصول.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: 179)

محور المختبر: القصاص. تحليل سياق القصاص والعفو والدية والعدوان.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275)

محور المختبر: الربا. السياق الاقتصادي والحجاجي وعلاقة اللفظ بالمعاملات الحديثة.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿الشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ (يس: 38)

محور المختبر: الكونيات. فصل السياق الهداياتي والآياتي من النمذجة الفلكية التفصيلية.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ (النبأ: 7)

محور المختبر: الكونيات. قراءة الصورة داخل تعداد آيات الخلق ومنع تحميلها نظرية جيولوجية محددة.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (الرحمن: 19)

محور المختبر: الآيات الكونية. رد الموضع إلى سياق النعم والميزان والتذكير لا إلى إعجاز علمي مفروض.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (طه: 41)

محور المختبر: قصة موسى. قراءة الاصطناع داخل سلسلة النجاة والتكوين والإرسال.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَى﴾ (القصص: 76)

محور المختبر: المال والعلم والمآل. ربط المال والبغي والعلم والفرح والدار الآخرة في سياق القصة.

السياق الداخلي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق المقطع

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

سياق السورة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

التصريف القرآني

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

السياق الخارجي

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

القراءة المنافسة

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

النتيجة وحدودها

تُجمع القرائن الخاصة بهذه الطبقة، ويُفصل الملاحظ مباشرةً من النص عن المستنتج، ويُسجل ما إذا كانت القرينة حاكمةً أو مفسرةً أو مقيدةً أو مرجحةً أو احتمالية.

تُختبر القراءة على الآيات المقابلة والاستثنائية وعلى تفسير منافس، ولا تُقبل النتيجة إذا احتاجت إلى حذف جزء من المقطع أو افتراض تاريخ لا دليل عليه.

الطبقة	المخرج
اللفظ والتركيب	احتمالات منضبطة
المقطع	وظيفة محلية
السورة	موقع الخطاب
القرآن	شبكة نظائر
الخارج	قرائن بدرجات
الحكم	نتيجة معللة

القسم التركيبي الخامس: الخوارزمية النهائية لتحليل السياق

م	المرحلة	بوابة الانتقال
1	حرر السؤال التفسيري ولا تبدأ بسياق مفترض.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
2	ثبت نص الآية والقراءات المؤثرة.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
3	حلل الصيغ الصرفية.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
4	حلل الإعراب والربط والاستثناء والشرط.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
5	حدد مراجع الضمائر والإحالات بدرجات.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
6	حلل بنية الآية الداخلية.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
7	اقترح حدود المقطع واختبر بديلاً.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
8	حلل انتقالات المقطع ووظيفته.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
9	ابن خريطة السورة من غير فرض موضوع واحد.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
10	حدد موقع المقطع في السورة.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
11	اجمع التصريف والنظائر في السور الأخرى.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
12	ابن شبكة المحكمات والمقابلات.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً

م	المرحلة	بوابة الانتقال
		في هذه الطبقة
13	حدد المخاطب والمتكلم والتحولات.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
14	حدد مقام الخطاب ووظيفته.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
15	اجمع أسباب النزول والروايات ذات الصلة وحققها.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
16	افصل السبب من المصداق والتطبيق.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
17	اجمع السياق التاريخي مع درجاته.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
18	ابن قراءة رئيسة وقراءة منافسة.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
19	رتب السياقات بحسب الثبوت والقرب من النص.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة
20	صغ النتيجة وحدودها وسجل الاعتراض والإصدار.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في هذه الطبقة

المرحلة 1: حرر السؤال التفسيري ولا تبدأ بسياق مفترض. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 2: ثبت نص الآية والقراءات المؤثرة. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 3: حلل الصيغ الصرفية. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 4: حلل الإعراب والربط والاستثناء والشرط. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 5: حدد مراجع الضمائر والإحالات بدرجات. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 6: حلل بنية الآية الداخلية. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 7: اقترح حدود المقطع واختبر بديلاً. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 8: حلل انتقالات المقطع ووظيفته. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 9: ابن خريطة السورة من غير فرض موضوع واحد. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 10: حدد موقع المقطع في السورة. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 11: اجمع التصريف والنظائر في السور الأخرى. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 12: ابن شبكة المحكمات والمقابلات. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 13: حدد المخاطب والمتكلم والتحولات. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 14: حدد مقام الخطاب ووظيفته. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 15: اجمع أسباب النزول والروايات ذات الصلة وحققها. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 16: افصل السبب من المصداق والتطبيق. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 17: اجمع السياق التاريخي مع درجاته. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 18: ابن قراءة رئيسة وقراءة منافسة. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 19: رتب السياقات بحسب الثبوت والقرب من النص. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

المرحلة 20: صغ النتيجة وحدودها وسجل الاعتراض والإصدار. ويجب أن يكون مخرجها موثقاً قبل المرحلة التالية؛ فإذا بقي أكثر من احتمال معتبر حُفظت الاحتمالات ولم تُختزل في اختيار واحد لمجرد حاجة الخوارزمية إلى إجابة.

القسم التركيبي السادس: المصفوفة الحاسوبية للسياق

الحقل	وظيفته
context_id	معرف السياق
verse_id	الآية أو المقطع
context_type	صرفي أو نحوي أو مقطعي أو سوري أو تاريخي...
evidence	الدليل النصي أو الخارجي
source	مصدر الرواية أو المعلومة
confidence	محكم أو راجح أو محتمل أو متعارض
effect	تفسير أو تقييد أو ترجيح أو منع
scope	اللفظ أو الآية أو المقطع أو السورة
speaker	المتكلم
audience	المخاطب
function	تعليم أو تشريع أو حجاج أو قصص...
historical_claim	الدعوى التاريخية
counter_evidence	القرائن النافية
alternative_reading	الفرضية المنافسة
reviewer	المراجع
version	الإصدار
notes	حدود الاستعمال

context_id: معرف السياق. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

verse_id: الآية أو المقطع. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

context_type: صرفي أو نحوي أو مقطعي أو سوري أو تاريخي.... ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

evidence: الدليل النصي أو الخارجي. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

source: مصدر الرواية أو المعلومة. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

confidence: محكم أو راجح أو محتمل أو متعارض. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

effect: تفسير أو تقييد أو ترجيح أو منع. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

scope: اللفظ أو الآية أو المقطع أو السورة. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

speaker: المتكلم. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

audience: المخاطب. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

function: تعليم أو تشريع أو حجاج أو قصص.... ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

historical_claim: الدعوى التاريخية. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

counter_evidence: القرائن النافية. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

alternative_reading: الفرضية المنافسة. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

reviewer: المراجع. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

version: الإصدار. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

notes: حدود الاستعمال. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحكم النهائي، حتى يمكن تعديل سياق واحد أو درجته من غير إعادة كتابة جميع طبقات التفسير، مع حفظ أثر التغيير في الإصدار الجديد.

القسم التركيبي السابع: ميثاق الباحث في السياق القرآني

م	العهد
1	أبدأ بالنص ولا أبدأ بتاريخ مفترض.
2	أفصل السياق الداخلي من الخارجي.
3	أذكر نوع السياق ولا أكتفي بلفظ السياق.
4	أميز الملاحظ من المستنتج.
5	أثبت حدود المقطع ولا أفترضها.
6	أقرأ الآية في سورتها قبل الشبكة البعيدة.
7	أجمع التصريف من غير إلغاء خصوصية الموضع.
8	أحدد المخاطب والمقام بقرائن.
9	أحقق سبب النزول قبل استعماله.
10	لا أحصر العموم بسبب خاص بلا دليل.
11	لا أخلط سبب النزول بالمصداق.
12	لا أختلق تاريخاً لسد فراغ النص.
13	أعرض القراءة التاريخية بوصفها فرضية إذا لم تثبت.
14	لا أجعل التلقي جزءاً من الوحي.
15	أقدم المحكم الثابت على السياق المحتمل.
16	أذكر الآيات والقرائن النافية.
17	أختبر قراءةً منافسة.
18	أقبل التوقف إذا تعارضت السياقات.
19	أمنع التقنية من الاستقلال بالحكم.

م	العهد
20	أرد علم ما لم يثبت إلى الله.

العهد 1: أبدأ بالنص ولا أبدأ بتاريخ مفترض. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 2: أفصل السياق الداخلي من الخارجي. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 3: أذكر نوع السياق ولا أكتفي بلفظ السياق. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 4: أميز الملاحظ من المستنتج. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 5: أثبت حدود المقطع ولا أفترضها. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 6: أقرأ الآية في سورتها قبل الشبكة البعيدة. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 7: أجمع التصريف من غير إلغاء خصوصية الموضع. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 8: أحدد المخاطب والمقام بقرائن. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 9: أحقق سبب النزول قبل استعماله. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 10: لا أحصر العموم بسبب خاص بلا دليل. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 11: لا أخلط سبب النزول بالمصداق. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 12: لا أختلق تاريخاً لسد فراغ النص. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 13: أعرض القراءة التاريخية بوصفها فرضية إذا لم تثبت. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 14: لا أجعل التلقي جزءاً من الوحي. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 15: أقدم المحكم الثابت على السياق المحتمل. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 16: أذكر الآيات والقرائن النافية. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 17: أختبر قراءةً منافسة. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 18: أقبل التوقف إذا تعارضت السياقات. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 19: أمنع التقنية من الاستقلال بالحكم. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

العهد 20: أرد علم ما لم يثبت إلى الله. ويظهر الالتزام به في لغة التفسير وسجل الأدلة، لا في مقدمة منهجية فقط. ويحق للمراجع أن يطلب مصدر السياق ودرجة الثقة وما الذي يتغير إذا سقطت هذه القرينة.

الخاتمة

ينتهي الكتاب إلى أن السياق القرآني ليس خلفيةً خارجيةً للنص، بل نظام متعدد الطبقات يبدأ من الصيغة والتركيب ويتسع إلى الآية والمقطع والسورة والقرآن كله، ثم يستقبل المقام والتاريخ والتلقي بقدر ثبوتها. وهذه البنية تمنع اقتطاع اللفظ كما تمنع استبدال اللفظ بسياق مفترض.

أعادت النظرية ترتيب قوة السياقات: فالمادة النصية المباشرة أولى من الفرضية التاريخية، والمحكم القرآني أولى من قراءة سياقية محتملة، والسورة حاضرة في كل تفسير لموضعها من غير أن تتحول إلى موضوع واحد مصطنع. ويظل الخارج مهماً، لكنه يدخل من باب التبين والشهادة لا من باب الافتراض.

أهم ما يكشفه الكتاب أن كلمة «السياق» تخفي أحياناً سلسلةً كاملةً من القرارات: أين يبدأ المقطع؟ ومن المخاطب؟ وما المقام؟ وهل الرواية سبب نزول أم مصداق؟ وهل التاريخ ثابت أم معاد البناء؟ ولذلك لا يكتمل التفسير حتى تُفكك هذه القرارات ويُعلل كل واحد منها.

لا يجعل المنهج السياق أداةً لتاريخنة القرآن حتى يفقد عمومه، ولا يجعله أداةً لتجريد القرآن من التاريخ حتى تتحول الخطابات إلى عبارات بلا مقام. بل يحفظ التفاعل بين النص المنزّل ووقائع التنزيل، ويمنع أن يتغلب أحدهما على الآخر بغير دليل.

وبذلك تصبح نظرية السياق جسراً بين نظرية الآية الحاكمة التي سبقتها وبين الوحدة الموضوعية والوحدة السُّورية التي ستأتي بعدها؛ فهي تحدد موضع الآية داخل بنائها قبل أن تُبنى نظرية الموضوع والسورة على أساس متين.

التعريف النهائي

السياق القرآني هو النظام المتعدد الطبقات الذي تتحدد فيه دلالة اللفظ والآية ووظيفتهما من خلال الصيغة والتركيب والربط والإحالة والمقطع والسورة والتصريف وشبكة القرآن والمخاطب والمقام والحدث والتاريخ والتلقي بقدر ثبوت كل طبقة، وتُرتب فيه القرائن بحسب قربها من النص وقوتها، ويُمنع أن يتحول السياق المحتمل أو التاريخ المعاد بناؤه إلى حاكم على المحكم، وتظل نتائج التحليل معللةً متدرجةً قابلةً للاختبار والاعتراض والتصحيح تحت حاكمية القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط.